

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الضرورة القانونية والأخلاقية لاستبعاد المجرمين من مؤسسات الدولة في المرحلة الانتقالية في سوريا

الإثنين 20 تشرين الأول 2025





الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

محتويات التقرير

1 - المقدمة.....	1
2 - خلفية نظرية: الإعلام والعدالة الانتقالية	2
2.1 مفهوم الإعلام الانتقالي.....	2
3 - الحالة السورية: سياق تحليلي.....	3
3.1 لمحة تاريخية: كيف تحول الإعلام من أداة للدعاية إلى فضاء للمقاومة	3
3.2 توثيق الفضائع: معركة الحقيقة وسط نيران الحرب	4
3.3 بوصلة المستقبل: الإعلام في سوريا ما بعد الأسد	4
4 - تحديات وحلول: إعلام ما بعد الاستبداد في سوريا	5
4.1 تحديات تُوِّرق المستقبل الإعلامي	5
4.2 خارطة طريق نحو إعلام يخدم العدالة الانتقالية.....	5
خاتمة: الإعلام الحر، حارس الذاكرة وصانع المستقبل	8

أولاً: مقدمة: العدالة الانتقالية ركيزة أساسية لسوريا الجديدة

مع نهاية نظام الأسد، الذي امتد لأكثر من نصف قرن، تقف سوريا أمام نقطة تحول تاريخية، وتقتضي هذه المرحلة الجديدة مواجهة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالتوازي مع إرساء أسس العدالة والسلم الأهلي. فقد انتفض الشعب السوري قبل أربعة عشر عاماً، طامحاً إلى بناء دولة ديمقراطية تُعيد له الكرامة التي سلبها جهاز أمني قمعي. وبعد سقوط النظام في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 وتشكيل حكومة مؤقتة، بات لزاماً على البلاد أن تنتقل إلى حقبة جديدة. في هذا السياق، تُعد العدالة الانتقالية المسار الأكثر فاعلية لتحقيق تعافٍ وطني شامل من آثار الصراع، فهي السبيل لإقامة دولة قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة الوطنية بما يضمن استقراراً طويلاً للأمد.

تتجسد ركائز العدالة الانتقالية في: المساءلة الجنائية، البحث عن الحقيقة والمصالحة، التعويضات وتخليد الذكرى، والإصلاح المؤسسي في مجالات القضاء والأمن والقطاع العسكري. وبحسب رؤية الشبّكة السورية لحقوق الإنسان عن مسار العدالة الانتقالية في سوريا بعد سقوط الأسد ولكي تحقق هذه الآليات أهدافها، ينبغي أن تُدار بشكل متكامل وتحت إشراف موحد.

ويحاول هذا التقرير أن يظهر أنّ الإصلاح المؤسسي، وخاصة فحص واستبعاد الأفراد المتورطين في الانتهاكات، يمثل شرطاً لا غنى عنه لنجاح بقية ركائز العدالة الانتقالية. فبدون التزام واضح بإبعاد المجرمين والمتورطين عن مواقع السلطة، تفقد آليات المساءلة والحقيقة والتعويضات فعاليتها. ويُعد هذا الإقصاء الإداري، الذي يستهدف الأفراد الذين يفتقرون إلى الحد الأدنى من النزاهة، خطوة ضرورية لإعادة الثقة والشرعية إلى المؤسسات العامة ومنع تكرار الانتهاكات.

إنّ استمرار وجود هؤلاء الأفراد يُفاقم معاناة الضحايا، ويفتح الباب أمام دوافع الانتقام، ويغذي القناعة بأنّ العدالة الانتقالية مجرد إجراء شكلي يفتقر إلى الحد الأدنى من المساءلة. ويُشكل هذا الإخفاق نوعاً من التضحية الثانوية بالضحايا، ويُظهر أنّ عملية الانتقال سطحية، لأنّها تُبقي على المنظومات التي مكّنت من الانتهاكات. إنّ مثل هذا المسار ينسف ثقة الجمهور، ويعيق بناء مؤسسات ديمقراطية، ويُهدد الاستقرار طويل الأمد.

سيُقدم هذا التقرير المبررات القانونية والنظرية، والمنطلقة من حقوق الضحايا، لاعتماد سياسة استبعاد مبدئية لكل من ثبت تورطه في الانتهاكات، باعتبارها أساساً لمستقبل عادل ومستقر في سوريا.

يقول فضل عبد الغني، مدير الشبّكة السورية لحقوق الإنسان:

“ إنّ تعيين أشخاص متورطين في الانتهاكات السابقة، أو من شاركوا فيها أو دافعوا عنها، يُقوض مبادئ العدالة الانتقالية، فمثل هذه الخطوات تبعث برسائل متناقضة تشير إلى عدم القطعية مع العهد القديم. ويؤدي هذا الإبقاء على الأفراد ذوي السجل المشبوه إلى تهديد للمشروع الانتقالي، عبر الحفاظ على البنية البشرية التي مكّنت من وقوع الانتهاكات.”

ثانياً: إرث الانتهاكات المنهجية: حجم التواطؤ في مؤسسات الدولة

أ. الدولة كأداة للقمع:

تعرضت مؤسسات الدولة السورية لعملية تسييس وفساد ممنهجة، ما حوّلها من أدوات يُفترض أن تحمي المواطنين إلى أدوات لقمعهم وترسيخ سلطة نظام الأسد. وقد اخترق هذا الفساد كافة مؤسسات الدولة دون استثناء. فالأجهزة الأمنية، التي توسعت في عهد حافظ الأسد وبلغت ذروة سطوتها في عهد بشار الأسد، أصبحت أدوات قمع وحشية خاضعة مباشرة لرئاسة السلطة التنفيذية. كما فرضت السلطة التنفيذية هيمنتها على السلطتين التشريعية والقضائية، ما أفقد القضاء استقلالته بالكامل، وجعله أداة سياسية لإصدار أحكام تعسفية وقمع المعارضين

لم يسلم الجيش من هذا التسييس أيضاً؛ فقد تم تفكيك وحدته وتحويله إلى إحدى الركائز الأساسية لارتكاب الانتهاكات. لقد أدى هذا الانهيار المنهجي في هيكل الدولة إلى تحويل المؤسسات التي يُفترض أن تصون الحقوق إلى جهات تنتهكها بصورة منهجية

على مدار أربعة عشر عاماً، وثّقت الشبّكة السورية لحقوق الإنسان الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها نظام بشار الأسد في سوريا، والتي خلّفت آثاراً إنسانية ومادية مدمرة، وندوباً عميقة في بنية المجتمع والدولة السورية. وتشمل الفظائع الموثقة ما يلي

- عمليات القتل خارج نطاق القانون: سُجل مقتل ما لا يقل عن **202,021** مدنياً.
- الاختفاء القسري: تم تسجيل نحو **160,123** حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري.
- الوفيات تحت التعذيب: توفي ما لا يقل عن **45,031** شخصاً تحت التعذيب.
- استخدام الأسلحة المحظورة: استخدم نظام الأسد أسلحة محرّمة دولياً بشكل منهجي ضد المدنيين، منها ما لا يقل عن **81,954** برميلاً متفجراً، و**217** هجوماً كيميائياً موثقاً، و**254** هجوماً بالذخائر العنقودية، و**52** هجوماً بالأسلحة الحارقة.
- التهجير القسري: تسببت الانتهاكات، وعلى رأسها تلك التي ارتكبتها النظام وحلفاؤه، في نزوح نحو **6.8** مليون شخص داخلياً، وفرار حوالي **7** ملايين آخرين إلى الخارج.

ب. ما وراء المستوى الأول: فهم شبكة التواطؤ:

لم تكن هذه الانتهاكات الجسيمة نتاج قرارات فردية اتخذها قادة النظام فحسب، بل كانت نتيجة منظومة تواطؤ واسعة النطاق شارك فيها عشرات الآلاف داخل أجهزة الدولة. تؤكد الدراسات المقارنة حول الأنظمة الاستبدادية أنّ هذه الأنظمة تعتمد في بقائها على شبكات من المتعاونين تتجاوز منفذي الجرائم المباشرين، وتشمل هياكل مؤسسية واجتماعية متعددة

في الحالة السورية، امتدت شبكة التواطؤ لتشمل الفئات التالية:

- أفراد الأمن والعسكريين: وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحو 16,200 من المتورطين في نظام الأسد، من ضمنهم 6,724 من القوات الرسمية، و9,476 من ميليشيات رديفة لنظام الأسد. وشملت أدوارهم تنفيذ الاعتقالات التعسفية وممارسة التعذيب في مراكز الاحتجاز.
- القضاة والجهاز القضائي: استُخدم القضاء كأداة شرعية للقمع، حيث أصدرت محاكمه أحكاماً تعسفية بتواطؤ عدد كبير من القضاة.
- الموظفين المدنيين: أسهمت مؤسسات الدولة في تسهيل الانتهاكات، من خلال الاحتفاظ بسجلات عن المعتقلين والمختفين، وإخفاء معلومات تتعلق بوفياتهم أو ممتلكاتهم المنهوبة، وحتى استخدام دور الأيتام لإخفاء هوية أطفال المعتقلين.
- الشخصيات الاقتصادية والثقافية والفنية: تُظهر الأدبيات أنّ الأنظمة القمعية تحتاج إلى دعم رمزي واجتماعي لاستمرارها. وغالباً ما لعب الفنانون ورجال الأعمال والمفكرون أدواراً في تطبيع القمع وإضفاء الشرعية عليه، عبر خلق "غطاء اجتماعي" يُضفي طابع المقبولية على الانتهاكات. ويشمل ذلك رجال الأعمال الذين راكموا ثروتهم بفضل الامتيازات التي منحها النظام، إضافة إلى منظمات مجتمع مدني تديرها شخصيات مقربة من النظام مثل أسماء الأسد.

ثالثاً: التفويض القانوني والنظري لاستبعاد (التطهير والتدقيق)

إنّ إبعاد الأفراد المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان عن المناصب العامة لا يُعدّ ممارسة انتقامية، بل هو ضرورة قانونية وأخلاقية تؤسسها مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وآليات العدالة الانتقالية.

أ. القانون الدولي و"ضمان عدم التكرار":

يُعدّ ضمان عدم تكرار الانتهاكات من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، خصوصاً في أعقاب فترات الانتهاكات الجماعية. ويتجاوز هذا المبدأ مجرد وقف الانتهاكات؛ إذ يُلزم الدولة بإعادة هيكلة مؤسساتها على نحو يمنع تكرار الفظائع التي وقعت. ويُعد استبعاد الأفراد المتورطين في الانتهاكات من المؤسسات الرسمية تجسيداً مباشراً لهذا الالتزام، إذ إنّ الإبقاء عليهم يُكرّس ثقافة مؤسسية مسؤولة عن تسهيل الانتهاكات في المقام الأول

وقد كُرس هذا الالتزام في عدد من الصكوك الدولية والفقهاء القضائي الإقليمي، منها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: يُلزم الدول باتخاذ تدابير تشريعية ودستورية وغيرها لضمان إعمال الحقوق وحماية الأفراد من الانتهاكات، كما يجيز فرض قيود ضرورية ومشروعة في سياقات ما بعد النزاع، بشرط احترام الإجراءات القانونية الواجبة.
- المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان: قضت بأنَّ على الدول أن تُعيد تنظيم أجهزتها الحكومية وجميع البنى التي تُمارس من خلالها السلطة العامة بما يضمن احترام حقوق الإنسان بصورة كاملة وفعّالة.
- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: أقرت في قضايا مثل توريك ضد سلوفاكيا، وزدانوكا ضد لاتفيا بأنَّ إجراءات التطهير، متى طُبقت وفق إجراءات قانونية سليمة، تتوافق مع معايير حقوق الإنسان. بل واعتبرت هذه الإجراءات، في بعض السياقات، ضرورية لحماية النظام الديمقراطي من خطر الفساد المؤسسي.

ب. التدقيق والتطهير كآليتين راسختين للعدالة الانتقالية:

يشكل كل من التدقيق والتطهير أداتين محوريّتين في إصلاح مؤسسات الدولة ضمن مسار العدالة الانتقالية. وتُعرّف الأمم المتحدة التدقيق بأنه عملية تقييم نزاهة تهدف إلى التأكد من ملاءمة الأفراد للوظيفة العامة في النظام الجديد، بما ينسجم مع معايير وقيمه. أما التطهير، الذي اشتُق اسمه من الكلمة اللاتينية *lustratio* بمعنى "التطهير من طريق التضحية"، فهو يُجسد الحاجة إلى تطهير المؤسسات من إرث الماضي الاستبدادي

وتتعدد أهداف هذه الآليات على النحو التالي:

- استعادة الثقة الشعبية في مؤسسات الدولة من خلال إقصاء المتورطين في الانتهاكات.
- تحويل المؤسسات المسيئة إلى كيانات وطنية تحمي الحقوق بدلاً من انتهاكها.
- تفكيك البنى والهيكل التي مكّنت من ارتكاب الجرائم.
- الحيلولة دون عودة الأنظمة القمعية تحت أشكال جديدة.

من الضروري التمييز بين التدقيق والملاحقة الجنائية. فالتدقيق إجراء إداري أو سياسي، لا يهدف إلى فرض عقوبات جنائية، بل إلى تقييم مدى نزاهة الأفراد وأهليتهم لتولي مناصب عامة. وهذا التمييز ضروري، إذ يُمكن من سد فجوة الإفلات من العقاب التي لا تُغطيها الإجراءات القضائية وحدها، من خلال استبعاد أشخاص لا تستوفي أفعالهم شروط الإدانة الجنائية، لكنها تُضعف ثقة الجمهور وتُفوّض شرعية الدولة

رابعاً: المعايير القانونية المقترحة لاستبعاد من المؤسسات العامة

لضمان عدالة وفعالية عملية إصلاح شؤون الموظفين، وامتنالها لمبادئ سيادة القانون، من الضروري وضع إطار قانوني يستند إلى المعايير الدولية، ويجب أن يوازن بين متطلبات المساءلة وتطهير المؤسسات، من جهة، وضمان حماية الحقوق الفردية من جهة أخرى.

وتقترح الشبكة السورية لحقوق الإنسان المعايير التالية التي نعتقد أنها مناسبة للتطبيق في السياق السوري

أ. المبادئ التوجيهية لعملية التحقق:

أي عملية تدقيق يجب أن تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن نزاهتها وفعاليتها. تهدف هذه المبادئ إلى توجيه عملية إصلاح الجهاز الإداري بما يخدم أهداف العدالة الانتقالية، وليس إلى استخدامها كوسيلة للانتقام السياسي

- **التقييم الفردي:** يجب أن تُبنى العملية على أساس تقييم سلوك الفرد ومسؤوليته الشخصية عن الانتهاكات، وليس على الانتماء الجماعي أو الآراء السياسية.
- **الإجراءات القانونية الواجبة:** لا بدّ من توفير ضمانات إجرائية صارمة تكفل حقوق الأشخاص الخاضعين للتدقيق. وتشمل هذه الضمانات: الإخطار المسبق بالادعاءات، الوصول إلى الأدلة، الحق في التمثيل القانوني، فرصة تقديم الدفاع، الحصول على قرار مكتوب ومعلّل، ووجود آلية فعالة للطعن أو الاستئناف.
- **الاستقلال والشفافية:** ينبغي أن تكون الهيئة المكلفة بالتدقيق مستقلة عن السلطة التنفيذية، ومحمية من التدخل السياسي. يجب أن تستند العملية إلى إطار قانوني واضح، وأن يتم اختيار أعضائها وفق معايير شفافة لضمان النزاهة. كما يجب تعزيز الشفافية من خلال نشر التقارير والقرارات بشكل دوري، وتوفير قنوات لتلقي شكاوى الجمهور، والكشف عن مصادر التمويل.
- **التناسب:** يجب أن تكون العواقب المترتبة على عملية التدقيق متناسبة مع درجة تورط الفرد وخطورة أفعاله. ويتطلب ذلك تقييماً دقيقاً متعدد الأبعاد، بحيث تتنوع العقوبات ما بين الفصل، والحظر المؤقت أو الدائم من تولي المناصب العامة، وفقاً لمستوى المسؤولية.

ب. إطار متعدد المستويات لتقييم التواطؤ وتحديد الإقصاء:

اعتماداً على مبدأ التناسب، تقترح الشبكة السورية لحقوق الإنسان تطبيق إطار متدرج لتحديد مستويات التواطؤ والعقوبات المترتبة عليها. يضمن هذا النهج دقة أكبر في توزيع المسؤولية، ويُميّز بين المتورطين بدرجات مختلفة، مما يُتيح خيارات للمساءلة أو المصالحة بحسب كل حالة

- **المستوى الأول: الاستبعاد الإلزامي والدائم:** ينطبق على الأفراد الذين تبوأوا مواقع قيادية أو شاركوا بشكل مباشر في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

المعايير: يشمل كبار قادة النظام، لا سيما في الصفين الأول والثاني من الأجهزة الأمنية والعسكرية، وكل من ثبت تورطه المباشر في جرائم القتل أو التعذيب أو الانتهاكات باستخدام الأسلحة المحظورة كالبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية.

- **المستوى الثاني: الاستبعاد المفترض مع إمكانية الاستئناف:** يُطبّق على من شغلوا مواقع نفوذ وساهموا في تمكين النظام القمعي، سواء بالتشريع أو التبرير أو التسهيل.
- **المعايير:** يشمل المحققين والقضاة الذين أصدروا أحكاماً تعسفية، كبار المسؤولين الذين صاغوا قوانين تنتهك الحقوق الأساسية (كقوانين مصادرة الممتلكات)، مشرفي مراكز الاحتجاز التي مارست التعذيب، والشخصيات الثقافية أو الإعلامية أو الاقتصادية التي وقّرت الغطاء الفكري أو الاجتماعي للانتهاكات.
- **المستوى الثالث: مراجعة فردية مع احتمال إعادة الإدماج:** ينطبق على الموظفين من ذوي الرتب الدنيا الذين لم يُثبت تورطهم في انتهاكات جسيمة، وكانت أدوارهم هامشية أو غير حساسة.
- **المعايير:** يشمل الجنود العاديين، وأفراد الأمن، والموظفين الإداريين في مواقع غير مؤثرة، الذين لا تتوفر أدلة على مشاركتهم المباشرة في الانتهاكات.
- **الاعتبارات:** مع الاعتراف بعدم إمكانية محاسبة جميع المتورطين قضائياً، يُقترح تطوير بدائل كآليات العدالة التصالحية، تشمل إعادة التأهيل النفسي والمهني، والانخراط في برامج الخدمة المدنية، على أن يتم التأكد من عدم إعادتهم إلى مواقع حساسة إلا بعد مراجعة دقيقة، وقد وضحت ذلك بالتفصيل الرؤية التي أصدرتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن مسار العدالة الانتقالية في سوريا.

ج. دور الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

- تؤكد رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ عملية الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك التدقيق، يجب أن تكون من ضمن مهام اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية
- **الرقابة والتنفيذ:** يجب أن تُمنح اللجنة صلاحيات مستقلة للإشراف على تنفيذ التدقيق، بما يشمل إنشاء لجان مستقلة للتحقيق، تطبيق المعايير القانونية، اتخاذ القرارات، واستدعاء الشهود وجمع الأدلة والاطلاع على الوثائق الرسمية.
- **التعاون والمصادقية:** لا يمكن للجنة أن تنفذ مهمتها بمعزل عن بقية الفاعلين. يجب أن تعمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني، التي تمتلك خبرات وبيانات تراكمية موثوقة. كما ينبغي أن تتعاون مع خبراء ومنظمات دولية لضمان الالتزام بالمعايير الدولية، وتعزيز الشرعية المحلية والدولية للعملية برمتها.

خامساً: ضرورة التركيز على الضحية: لماذا يُعدّ تطهير المتورطين أمراً ضرورياً للشفاء والمصالحة

يجب أن تكون كرامة الضحايا واحتياجاتهم في قلب أي عملية انتقال حقيقية. يعد الاستبعاد الإداري لأولئك الذين ارتكبوا أو ساهموا في ارتكاب الفظائع ضرورة أخلاقية وإنسانية تمثل اعترافاً بمعاناة الضحايا، وتُسهم في دعم عملية التعافي وإعادة بناء الثقة المجتمعية، وهي عناصر أساسية لتحقيق سلام مستدام.

أ. منع إعادة الصدمة وتثبيت كرامة الضحية:

بالنسبة لملايين السوريين الذين تكبدوا خسائر فادحة، فإنّ بقاء المتورطين في مواقع السلطة يمثل تذكيراً يومياً ومؤلماً بالظلم الذي تعرّضوا له. هذا الأمر يُشكّل ما يُعرف بـ "الضحية الثانوية"، ويُقوّض جهود الانتقال برمتها. إنّ رؤية أولئك المرتبطين بانتهاكات سابقة وهم يحتفظون بالسلطة والامتيازات يرسل رسالة مفادها أنّ الدولة الجديدة تتغاضى عن جرائم الماضي، وتُعلي من شأن الاستمرارية المؤسسية على حساب كرامة الضحايا

هذا الوضع يوجع مشاعر الألم والغضب، ويُظهر بوضوح أنّ معاناة الضحايا لم يُعترف بها بعد. ومن هنا، يصبح الإقصاء الإداري لهؤلاء الأفراد بمثابة شكل رمزي وفعلي من التعويض، يعبّر عن اعتراف الدولة بالمعاناة، ويُعيد بعضاً من الكرامة المسلوبة، ويؤكد مكانة الضحايا كمواطنين يتمتعون بالحقوق

ب. كسر دائرة الانتقام وبناء الثقة:

عندما تفشل الدولة في عزل المجرمين المعروفين أو مساءلتهم، فإنّها تترك فراغاً خطيراً في منظومة العدالة. هذا الفشل يفتح الباب أمام نزعات الانتقام الشخصي، ويُمهد الطريق لدوامات جديدة من العنف، تُهدد الاستقرار الاجتماعي وتُضعف فرص المصالحة الوطنية

في المقابل، تُعد عملية التدقيق المنهجية والشفافة أداة مركزية لبناء السلام. فهي تُظهر للمواطنين أنّ أحداً لا يقف فوق القانون، وتُقوّض ثقافة الإفلات من العقاب التي رسّخها النظام السابق. وتُعيد هذه العملية إرساء الثقة في مؤسسات الدولة، وتؤكد أنّ اللجوء إلى القضاء والمؤسسات الرسمية هو السبيل العادل لمعالجة المظالم.

سادساً: الخاتمة والتوصيات

أ. الاستنتاجات

يعد بناء سوريا جديدة على أسس العدالة والمساءلة وسيادة القانون ضرورة وطنية ملحة لضمان عدم تكرار الماضي المؤلم. وكما بيّن التحليل الوارد في هذا التقرير، فإنّ استبعاد الأفراد المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، أو الذين برروا هذه الانتهاكات، لا يُعدّ إجراءً انتقائياً أو سياسياً، بل التزاماً قانونياً وأخلاقياً، متجذراً في المبدأ الحقوقي المتمثل في "ضمانات عدم التكرار"، والذي يُطالب الدول بإعادة هيكلة مؤسساتها بشكل فعّال لمنع ارتكاب الفظائع مستقبلاً.

يتجاوز هذا الإجراء طابعه القانوني ليصبح ضرورة عملية لتفكيك ثقافة الإفلات من العقاب، وإعادة بناء شرعية مؤسسات الدولة، واستعادة ثقة المواطنين وتجديد العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها. كما أنّه يحمل في جوهره واجباً أخلاقياً عميقاً تجاه الضحايا: الاعتراف بمعاناتهم، وإعادة الاعتبار لكرامتهم، وضمان عدم تعرّضهم لإعادة الصدمة مرة أخرى.

ويمثّل تطبيق عملية تدقيق شاملة، شفافة وعادلة، الاختبار الحقيقي الأول لصدق التزام الحكومة الانتقالية بمسار التغيير. إنّها علامة فارقة تُظهر أنّ الدولة الجديدة تنأى بنفسها عن ممارسات الماضي، وتؤسس وجودها على قيم حقوق الإنسان والمساءلة. ومن خلال تبني هذا الخيار المبدئي، تستطيع سوريا تجاوز الطابع الشكلي للعدالة، والانطلاق في رحلة طويلة نحو تعافٍ وطني حقيقي، وبناء مجتمع مستقر قائم على احترام الكرامة والحقوق.

ب. التوصيات الرئيسية للشبكة السورية لحقوق الإنسان

1. إقرار قانون خاص بالتطهير والتدقيق الوظيفي:

على المجلس التشريعي القادم العمل على قانون للتطهير والتدقيق، يستند إلى المبادئ الأساسية التي تناولها هذا التقرير، بما في ذلك التقييم الفردي، الإجراءات القانونية الواجبة، الاستقلال المؤسسي، مبدأ التناسب، والإطار المتدرج لتقييم التواطؤ. ولا تقتصر أهمية إقرار قانون خاص بالتطهير والتدقيق على مضمونه النهائي، بل تمتد إلى الطريقة التي يُصاغ بها هذا القانون. إنّ إشراك المجتمع المدني وممثلي الضحايا في مراحل إعداد التشريعات هو جزء أساسي من مقاربة العدالة الانتقالية، ويُعد ضماناً لمصداقية القانون وعدالته وفعاليته التنفيذية.

لذلك، توصي الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتبني الآليات التالية في إعداد قانون التطهير والتدقيق:

- تشكيل لجنة مسودة متعددة الأطراف، تضم خبراء قانونيين وحقوقيين، وممثلين عن المجتمع المدني ومجموعات الضحايا، تكون مهمتها إعداد مشروع القانون.
- فتح مسار تشاوري علني يتضمن جلسات استماع في مختلف المحافظات السورية، يشارك فيها المواطنون والناجون والمنظمات المحلية، لتلقي الملاحظات والمقترحات.
- نشر مسودة أولية للقانون للرأي العام، مع إتاحة فترة مراجعة واستقبال اعتراضات مكتوبة، ضمن إجراءات تضمن الشفافية والعدالة.

- تضمين مذكرات تفسيرية واضحة تشرح الهدف من القانون والخيارات التي تم اعتمادها، وسبل الطعن والمساءلة.
- التأكيد على دور الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية في قيادة هذا المسار، وتوفير ضمانات الاستقلالية والرقابة عليه.

إنَّ احترام هذا المسار التشاركي في التشريع لا يمنح القانون شرعية قانونية فحسب، بل يوقِّر له قبولاً اجتماعياً واسعاً، ويُسهّم في تعزيز الثقة بالمرحلة الانتقالية ومؤسساتها الجديدة.

2. الاستفادة من قاعدة بيانات الشبّكة السورية لحقوق الإنسان:

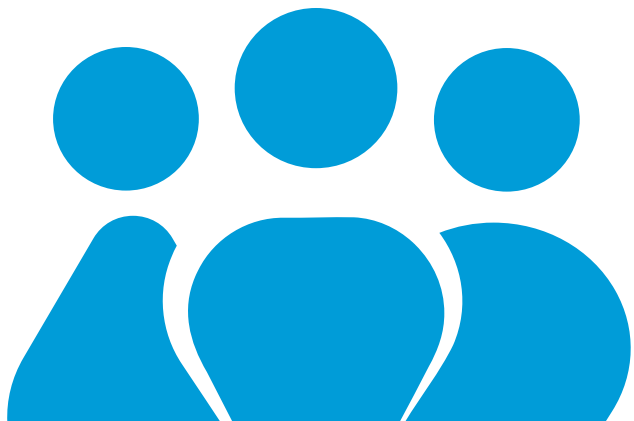
تعتمد الشبّكة السورية لحقوق الإنسان على قاعدة بيانات توثيقية واسعة جمعتها على مدى سنوات، وتشكل مرجعاً أساسياً يمكن الاستناد إليه لتحديد المسؤوليات الفردية والمواقع الحساسة، ويجب توظيفها ضمن عملية التدقيق الرسمية.

3. إشراك المجتمع المدني ومجموعات الضحايا في صياغة القانون وتنفيذه:

ينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني المستقلة، ومجموعات الضحايا، شريكة حقيقية في جميع مراحل عملية العدالة الانتقالية، وخاصة في الرقابة على عمليات التدقيق. يجب أن يُدعم نهج يضع الضحايا في صميم العملية، وبشركهم بفاعلية لضمان الشفافية والعدالة. كما لا يقتصر دور منظمات المجتمع المدني والضحايا على المشاركة في صياغة القانون، بل يجب أن يمتد إلى مراقبة تنفيذه، من خلال عضوية في لجان المراجعة، وحق تقديم الشكاوى، والمساهمة في إعداد التقارير الدورية عن التقدم المحرز.

4. إطلاق حملة توعية وطنية حول العدالة الانتقالية والتطهير المؤسسي:

تصميم وتنفيذ حملة توعية واسعة موجهة إلى المجتمع السوري، تشرح أهمية الإصلاح المؤسسي والعدالة الانتقالية بوصفهما بديلين للممارسات الانتقامية. ويجب أن تراعي هذه الحملة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع السوري، وأن تُقدِّم الرسائل بلغة تُمكن من بناء دعم شعبي واسع ومتماسك لمسار المصالحة الوطنية المستدامة.



SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

